PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Alam Al Youm**
DATE:	**01-June-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**51,000**
TITLE :	**Insisting that 20% is insufficient: Pharmaceutical manufacturers call for further price increases – To control drug price chaos and halt company losses: Experts create plan to rescue the pharmaceutical industry**
PAGE:	**01,05**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Mona El Badawy – Abdel Rasoul El Zarqani**

أكدوا أن الـ20٪ غير كافية:

منتجو الأدوية يطالبون بزيادات جديدة فى الأسعار

■ كتبت ـ منى البديوى ■

طالب منتجو الأدوية وزير الصحة الدكتور أحمد عماد بضرورة إعداد استراتيجية قومية يتم من خلالها إعادة النظر بأسعار الأدوية ككل، مؤكدين أن الزيادة الأخيرة بنسبة 20٪ غير كافية وتمثل مجرد بداية وأنه يجب أن يعقب ذلك زيادات متتالية بأسعار الأدوية ككل.

جاء ذلك فى اجتماع غرفة صناعة الأدوية باتحاد الصناعات مساء أمس الأول بالدكتور أحمد عماد وزير الصحة، وأوضح الدكتور أسامة رستم نائب رئيس الغرفة أن الاجتماع تناول البلبلة التى أعقبت قرار الزيادة نتيجة تطبيق القرار على الوحدة وليس العبوة مما أثار رد فعل سلبياً مؤكدا أنه تم توضيح عدم مسئولية الشركات والصيادلة عن هذا الخطأ حيث تبعه تعديل فورى للقرار بتحريك السعر 20٪ على العبوة كلها بصرف النظر عما يتواجد بها من أشرطة ووحدات مما جعل السوق يعود لاستقراره.

أضاف أن شركات الأدوية تحملت خسائر كبرى طيلة الأشهر الماضية نتيجة ثبات أسعار العديد من الأصناف الدوائية لسنوات طويلة دون تغيير، لافتاً إلى أن خسائر الشركة القابضة للأدوية وحدها والتى تمثل رمانة الميزان تصل لما يقدر بنحو 180 مليون جنيه سنوياً، وتابع أنهم طالبوا الوزارة باستراتيجية للنظر فى منظومة تسعير الأدوية وأن الزيادة التى تم اتخاذها بنسبة 20٪ ليست سوى بداية يجب أن يعقبها إعادة النظر بالأسعار ككل، كما تناول الاجتماع أيضا مطالب بضرورة النظر فى إعادة دعم التصدير للشركات لمساندتها فى دخول الأسواق الخطفة.

تقرير شامل ص5

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST.

BAYER

PRESS CLIPPING SHEET

لضبط فوضى الأسعار ووقف نزيف خسائر الشركات

الخبراء يضعون روشتة إنقاذ صناعة الدواء

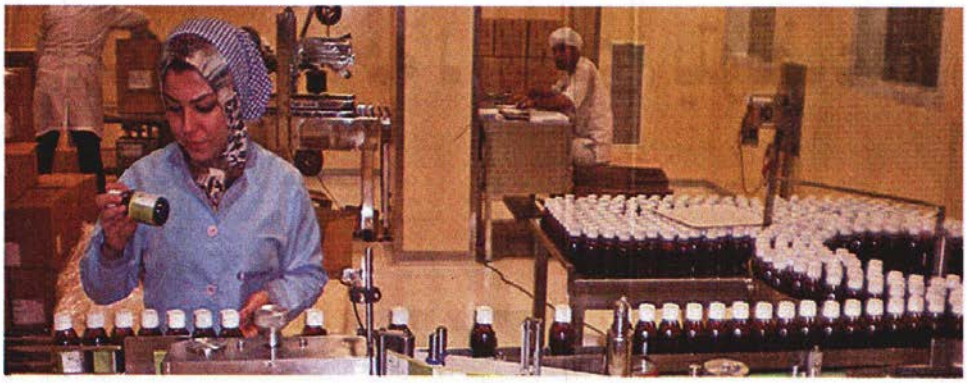

■ تحقيق ـ عبدالرسول الزرقاني ■

فوضى شاملة في سوق الدواء ظهرت في شكل خسائر متلاحقة لشركات الإنتاج الخاصة والعامة مما يستلزم خطة عاجلة لإنقاذ هذه الصناعة المهمة لسد احتياجات السوق المحلية من الدواء وأيضا التصدير للعالم الخارجي.. «العالم اليوم» استطلعت آراء الخبراء الذين اقترحوا برنامجا من 5 خطوات لإنقاذ هذه الصناعة.

أكد خبراء مهتمون بشئون الدواء أن قرار مجلس الوزراء الذي صدر مؤخرا بزيادة أسعار الأدوية التي يقل سعرها عن 30 جنيها بنسبة 20٪ بحد أقصى 6 جنيهات يسهم بشكل كبير في إنقاذ صناعة الدواء في مصر لأنه يمكن الشركات من تغطية تكاليف الإنتاج ووضع حد لخسائرها المتراكمة، مشيرين إلى أن صناعة الدواء لن تنهض في مصر إلا إذا تم وضع سياسة دوائية واضحة المعالم ومخطط لها بشكل جيد لـ 15 عاما قادمة، وإنشاء صناعة للمادة الخام الدوائية التي يستورد 95٪ منها من السوق الخارجي، وتمثل عبئا على العملة الصعبة، ووضع حد لظاهرة بيع الأدوية المهربة غير المسجلة في في وزارة الصحة ورفع هامش ربح الصيدلي إلى 25٪.

المطلوب تنفيذ 5 خطوات بشكل عاجل منها:
سياسة دوائية واضحة لـ 15 عاما قادمة ■ إعادة النظر في التسعيرة الجبرية للدواء
التصدي لظاهرة بيع الأدوية المهربة ■ رفع هامش الربح الصيدلي إلى 25٪

ونوه الخبراء بأن التسعيرة الجبرية التي فرضت على أكثر من 7 آلاف صنف دوائي منذ أكثر من 30 عاما أسهمت بشكل كبير في تدهور صناعة الدواء في مصر، وفي تحقيق خسائر لشركات قطاع الأعمال تزيد على الـ 180 مليون جنيه سنويا لدرجة أن بعض الشركات أغلقت أبوابها بسبب الخسائر التي تعرضت لها جراء رفض الحكومة تحريك الأسعار لفترات طويلة سابقة.

وفي هذا الصدد أكدت بيانات نقابة الصيادلة وجود أكثر من 1460 صنفا دوائيا ناقصا من السوق بسبب عدم تحريك الأسعار لفترات طويلة، وأن الشركات الوطنية المصرية الخاصة والعامة كانت تتكبد بالفعل ـ قبل صدور قرار مجلس الوزراء بتحريك الأسعار ـ خسائر كبيرة، وأشارت البيانات إلى أن الأدوية التي سيتم زيادتها بنسبة 20٪ وبحد أقصى 6 جنيهات تزيد على 7 آلاف صنف دوائي.

ويؤكد د. عادل عبدالمقصود رئيس شعبة أصحاب الصيدليات بالغرفة التجارية أن تحريك أسعار الدواء التي يقل سعرها عن 30 جنيها بنسبة 20٪ وبحد أقصى 6 جنيهات كان قرارا مهما لأنه سيسهم بشكل كبير في إنقاذ صناعة الدواء المصرية، لافتا إلى أن ثبات سعر هذه الأدوية لفترات تزيد على الـ30 عاما دفع الشركات المنتجة للتوقف عن إنتاجها بسبب الخسائر المتراكمة التي يتعرضون لها مما ألحق الضرر بالصناعة وبالمريض في الوقت ذاته.

أضاف أن مجلس الوزراء لم يكن أمامه سوى اتخاذ هذا القرار من أجل انقاذ صناعة الأدوية ووقف نزيف الشركات الوطنية الخاصة والعامة التي تكبدت خسائر كبيرة بسبب رفض لجان التسعير رفع أسعار منتجاتها مراعاة للأوضاع المجتمعية والسياسية.

صناعة المادة الخام

ويشير عبدالمقصود إلى أن عدم وضع سياسة دوائية واضحة جانب جميع الأجهزة المعنية لـ 15 عاما قادمة وحتى 2030، وتقليص دور شركات قطاع الأعمال المنتجة للدواء والتسعيرة الجبرية التي تفرضها وزارة الصحة، واستيراد 95٪ من المادة الخام من الخارج كلها عوامل أسهمت في تدهور صناعة الدواء رغم أن مصر بدأت تصنيع الدواء منذ عام 1939.

وشدد على ضرورة تغطية تكاليف الإنتاج وإنشاء صناعة للمادة الخام، وضرورة وضع سياسة دوائية واضحة تحدد احتياجات مصر الحالية والمستقبلية، وتسهم في النهوض بصناعة الدواء وفي توفير جميع الأدوية منخفضة السعر التي كانت ناقصة في السوق المحلية والتي كان البديل لها أدوية مستوردة مرتفعة الأسعار.

سياسة دوائية

واعتبر د. ناجي متولي الخبير في الشئون الدوائية قرار رفع سعر الأصناف الدوائية التي تقل عن 30 جنيها بنسبة 20٪ محاولة صادقة من جانب الحكومة لانقاذ صناعة الدواء المصري التي كادت تتوقف بسبب الخسائر التي ترتبت على عدم تحريك الأسعار لفترات طويلة تزيد على الـ30 عاما وعلى ارتفاع سعر الدولار الذي يستورد به ما يقرب من 80٪ من مدخلات صناعة الدواء في مصر.

أشار د. ناجي متولي الخبير في الشئون الدوائية إلى أهمية وضع سياسة دوائية واضحة لـ 15 عاما قادمة، سياسة دوائية يضعها الخبراء والصناع تعمل على النهوض بالصناعة التي تخلفت كثيرا عن مثيلاتها في دول مثل السعودية والأردن، وتسهم بشكل كبير في تحقيق فجوة تصديرية كبيرة ولافتا إلى أن صادرات مصر من الدواء لم تتجاوز ـ بسبب غياب السياسة الدوائية وعدم تحريك الأسعار لفترات طويلة ـ الـ 2 مليار جنيه، بينما واردات مصر تزيد على الـ 13 مليار جنيه.

وألمح د. ناجي إلى أن حجم سوق الدواء ـ حسب البيانات المعلنة من نقابة الصيادلة ـ يتجاوز الـ32 مليار جنيه وحجم مشاركة القطاع الحكومي الذي تمثله شركات قطاع الأعمال تقلص بشكل كبير ليتراوح بين 4 إلى 6٪ من حجم إنتاج الدواء في مصر.

وشدد د. متولي على أهمية وقف خسائر الـ 9 شركات التابعة للقطاع العام والتي تبلغ نحو 180 مليون جنيه سنويا، وأهمية إعادة هيكلتها لتسهم بشكل كبير في إنتاج الدواء في مصر، بجانب قيام الحكومة بتخفيض سعر الدواء المستورد المرتفع السعر ضاربا المثل بدواء الـ «تفانير» وهو عبارة عن مضاد حيوي مكون من 5 أقراص بسعر 85 جنيها للعلبة بينما بديله المصري الذي يوجد به نفس المادة الفعالة بـ 7,5 جنيه، ودواء «بنادول» المستورد سعره 45 جنيها بينما الدواء المصري بـ 7 جنيهات.

وطالب د. متولي مجلس الوزراء بضرورة اتخاذ قرار فوري بسحب الأدوية المنتهية الصلاحية من الصيدليات التي تقدر قيمتها ـ حسبما أعلن ـ بأكثر من 600 مليون جنيه والتي يمكن أن تستخدم بشكل خاطيء أو يتم تدويرها مرة أخرى وبيعها للجمهور.

هيئة عليا للدواء

من جانبه يؤكد د. محمد حسن خبير اقتصادات الدواء أن مصر تستطيع أن تنهض بصناعة الدواء وتحقق فجوة تصديرية كبيرة للسوق الخارجي إذا تم وضع سياسة دوائية واضحة وتم وضع حد لظاهرة بيع الأدوية المهربة غير المسجلة في وزارة الصحة وتم إنشاء هيئة عليا للدواء مثل تلك الموجودة في الأردن والسودان والسعودية.

وقال إن صناعة الدواء لن تنهض وتتقدم في مصر إلا إذا تم علاج الخلل الكبير الموجود بين تكلفة الإنتاج والتسعيرة النهائية للدواء المصنع في مصر.

وطالب د. محمد حسن خبير اقتصادات الدواء بضرورة إعادة النظر في التسعيرة الجبرية كل 5 سنوات لكي تنهض هذه الصناعة، وتتمكن من إحداث نقلة تكنولوجية في هذا المجال، كما طالب بالتوسع في إنشاء مصانع للمواد الخام الدوائية، وبتنشيط دور قطاع الأعمال الدوائي الذي يسيطر للأسف الشديد على نحو 6٪ من السوق فقط.

ولفت إلى أهمية وضع سياسة دوائية واضحة من أجل علاج هذا الخلل الموجود في السوق الدوائي وتحقيق اكتفاء ذاتي للسوق المحلي وفجوة تصديرية كبيرة في الوقت ذاته.

أما د. طلعت أبوالخير خبير اقتصادات الصحة والدواء فشدد على ضرورة أن تسعى الدولة بجدية للنهوض بصناعة الدواء ـ التي بدأت في مصر عام 1939 قبل كثير من دول العالم ـ ولفت إلى أن هذا لن يتحقق إلا من خلال تحقيق 5 خطوات مهمة على رأسها إنشاء صناعة موسعة للمادة الخام الدوائية، ووضع حد لظاهرة بيع الأدوية المهربة غير المسجلة في وزارة الصحة ورفع هامش ربح الصيدلي ليصل لـ 25٪ بدلا من 20٪ حاليا ووضع سياسة دوائية واضحة المعالم تلتزم بتنفيذها الحكومة حتى 2030 إلى جانب إنشاء هيئة عليا للدواء وتحريك الأسعار بشكل مستمر لتغطي تكاليف الإنتاج.

وشدد أبوالخير خبير اقتصادات الدواء على ضرورة أن يعامل قطاع الإنتاج الدوائي الوطني على أنه قطاع استثماري يسعى لتغطية تكاليفه وتحقيق هامش ربح مناسب لكي يتمكن من النهوض بالصناعة وتحقيق قفزة تصديرية كبيرة.